قياس دور منظمات المجتمع المدني الكويتي في التنمية – دراسة ميدانية

زهرا رضا شافعي

الملخص:

حيث يتلخص فى هذه الورقة البحثية دراسة ميدانية عن قياس دور منظمات المجتمع المدني الكويتي في التنمية الشاملة الكويتية، وذلك لتحليل دور الدولة الكويتية في تحقيق التنمية من خلال تفعيل آليات الحكم الرشيد، حيث لا يمكن أن يكون هناك حكم رشيد ما لم يؤدي إلى استمرارية تنمية فعالة دون مشاركة أطراف فاعلة (القطاع الخاص والمجتمع المدني) فتحقيق التنمية الشاملة يتطلب توجيه الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني و مؤسسات القطاع الخاص وتفعيلها لأداء وظائفها، وبرز الاهتمام بموضوع الحكم الرشيد وأيضا التعرف على دور الدولة الكويتية في تحقيق السياسات التنموية مع محاولة إبراز مدى تهيئة البيئة السياسية في الكويت لمتطلبات تحقيق التنمية والحكم الرشيد.

Abstract

This Paper présents a Field study on measuring the rôle of Kuwait civil society Organizations in the comprehensive développement of Kuwait in analyzing the role of the Kuwait state in achieving development by activating the mechanisms of good governance. There can be no good governance unless it leads to continuous development. Effective without the participation of actors (the private sector and civil society) Achieving comprehensive development requires attention to civil society organizations and private sector institutions and activating them to perform their functions. Highlighting the entent to create a political environment in Kuwait with the requirements of development and good gouvernance.

يتناول هذا البحث تفصيلاً لأسس المنهجية التي اتبعتها الباحثة في دراستها، و التحليل الإحصائي الوصفي لنتائج الدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثة، واخيرا اختبار صحة الفروض التي تقوم عليها الدراسة.

منهجية البحث:

تناول الباحث منهجية البحث تفصيلاً للأسس المنهجية التي استنتجتها الباحثة في إعداد الدراسة، ويشمل ذلك تحديد نوع ومصادر البيانات، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة، وأسلوب جمع البيانات، وأساليب التحليل الإحصائي للبيانات.

مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المواطنين في المجتمع المدني بدولة الكويت في عام ٢٠١٧.

عينة الدراسة:

نظراً لعدم إمكانية حصر مجتمع الدراسة بالإضافة إلى كبر حجم مجتمع الدراسة فان مجتمع الدراسة يعتبر مجتمع غير محدود وبالتالي اعتمدت الباحثة على العينات الإحصائية وذلك باستخدام العينة العشوائية البسيطة بالاعتماد على معامل ثقة 95% وخطأ مسموح به في التقدير5%±ونسبة الظاهرة الغير معلومة بلغت (0.50) وينطبق قانون حجم العينة[1] **معادلة حجم العينة:**

$$ن = \frac{ق(1- ق)}{\frac{ق(1-ق)}{ن1} + \frac{د^2}{(د.م)^2}}$$

حيث أن : ن : حجم العينة.

ق : نسبة تتراوح بين الصفر والواحد ونفترضها (٠.٥).

ن١: عدد أفراد المجتمع الكلى.

د: نسبة الخطأ المسموح به ونفترض أنها (٠.٠٥).

د.م : الدرجة المعيارية وهى تساوى ١.٩٦ عند معامل ثقة ٩٥% .

بلغ حجم العينة 385 من المواطنين بالمجتمع المدني بدولة الكويت.

نسبة الاستجابة:

قامت الباحثة بتوزيع عدد 385 استبانه على مجتمع الدراسة في أماكن مختلفة بدولة الكويت وبعد استبعاد الاستبياناتالغير صالحة للتحليل لوجود أخطاء بها بلغ عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل الإحصائي363 وبذلك تكون نسبة الاستجابة هي:

$$\frac{363}{385} \times 100 = 94.2\% .$$

وهي نسبة استجابة جيدة جداً وذلك بالمقارنة بالمجتمعات المماثلة في دول أخرى.

قائمة الاستقصاء:

تم تصميم استمارة استقصاء والتي تضمنت مجموعة من العبارات لقياس اتجاهات أفراد عينتي الدراسة تجاه متغيرات الدراسة المختلفة، ولتصميم هذه الاستمارة قامت الباحثة بالإطلاع على عديد من الدراسات السابقة في مجال موضوع الدراسة

وقد صممت الاستمارة بطريقة " ليكرت " على مقياس خماسي الاتجاه حيث كان لكل إجابة وزن مرجح وذلك كما يلي :

جدول رقم (١) مقياس ليكرت

الاستجابة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١
الاهمية النسبية المقابلة	%١٠٠	%٨٠	%٦٠	%٤٠	%٢٠

بعد الانتهاء من جمع البيانات تم الاستعانة بالحاسب الآلي بالاعتماد على برنامج Statistical package for social science SPSS22 لتفريغ البيانات وجدولتها وإجراء التحليل الإحصائي المناسب لتحليل البيانات ولإختبار صحة فروض الدراسة، وتطلب ذلك تطبيق بعض أساليب الإحصاء الوصفي والإحصاء التحليلي كالآتي:

أ) الإحصاء الوصفي:

تم الاعتماد على الإحصاء الوصفي وكل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري لتوصيف متغيرات الدراسة من خلال البيانات التي تم جمعها وكذلك تم الاعتماد على معامل الفا كرو نباخ (Cron Bach's Alpha) والذي يستخدم لقياس مدى الصدق والثبات للأسئلة الموجودة في الاستقصاء وكذلك التأكد من مدى أهمية هذه الأسئلة بالإضافة الى استخدام معامل ارتباط بيرسون وذللك لقياس ثبات أداة الدراسة.

ب) الإحصاء الاستدلالي:

اعتمدت الباحثة على تحليل بيانات الدراسة على أساليب الإحصاء التحليلي للتحقق من مدى صحة الفروض وهذه الأساليب كما يلي:

تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple linear regression analysis

هو اسلوب احصائي يستخدم لاختبار أثر متغير مستقل واحد على متغير تابع واحد بطريقة المربعات الصغرى OLS والذي يحتوي على اختبار معاملات الانحدار (t) واختبار النموذج الكلي (F) وبعض اختبارات التحقق من اقتراضات المربعات الصغرى.

التحليل الاحصائي لنتائج الدراسة الميدانية

١- معامل الصدق والثبات (ألفا كرونباخ):

تم حساب معاملي الصدق و الثبات (Cronbach Alpha) لأسئلة الاستقصاء وذلك لبحث مدى ثبات اسئلة الاستبيان و لبحث مدى امكانية الاعتماد على هذه الاسئلة في التحليل وكانت قيم معاملي الصدق والثبات في موضحة كالتالي:

جدول (٢) معاملات الصدق والثبات

م	اسم المحور	عدد العبارات	معامل الصدق ألفاكرونباخ	معامل الثبات
١	دور المجتمع المدني في التنمية بدولة الكويت	10	0.713	0.844
٢	دور منظمات المجتمع فيجذب الأفراد للعمل التطوعي والتنموي بدولة الكويت	9	0.947	0.973

من الجدول السابق يتضح أن معاملات الصدق والثبات مقبولة لأسئلة الاستبيان ككل، لان جميع قيمة معاملى الصدق والثبات تجاوزت (٠.٦) وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث، و بالتالي يمكن الاعتماد عليها في التحليل مع عدم استبعاد اي عنصر من عناصر المتغيرات محل الدراسة.
كما تم الاعتماد أيضا على قياس ثبات صدق المحتوى لأداة الدراسة وذلك للتأكيد على النتائج السابقة وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون والذي أسفر عن النتائج التالية.

جدول (٣) معاملات الارتباط لصدق المحتوى

م	اسم المحور	عدد العبارات	معامل الصدق ألفاكرونباخ	معامل الثبات
١	دور المجتمع المدني في التنمية بدولة الكويت	10	0.64	0.740
٢	دور منظمات المجتمع فيجذب الأفراد للعمل التطوعي والتنموي بدولة الكويت	9	0.533	0.686

تنحصر قيم معاملات الارتباط جميعها بين 0.533، 0.740 وهي قيم تزيد عن القيمة (0.50) وهذا يعني الاعتماد على العبارات دون حذف أي منها.

٢- الاحصاء الوصفي لنتائج الدراسة الميدانية

فيما يلي عرض لنتائج الاحصاء الوصفي حيث تم الاعتماد على الوسط الحسابي المرجح ،الانحراف المعياري و كذلك الاهمية النسبية والتي تعد انعكاسا" لقيمة المتوسط المرجح في صورة نسبة مئوية.

مجموعة من العبارات الخاصة بدور المجتمع المدني في التنمية في دولة الكويت.

	فاعلية منظمات المجتمع المدني في التنمية بدولة الكويت	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الاهمية النسبية %	ترتيب الاهمية
(١)	تعتبر منظمات المجتمع المدني من ضمن القطاع الثالث للحياة الحديثة مع الحكومة والاقتصاد، وكذلك دعامة قوية في استقرار المجتمع الكويتي.	4.430	0.881	19.89%	88.60%	الاول
(٢)	تعتمد منظمات المجتمع المدني في الكويت على التمويل الذاتي الوطني، وليس هناك أي اعتماد على التمويل الأجنبي.	3.868	0.863	22.31%	77.36%	الخامس
(٣)	تعمل منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة وذلك بالتعاون والترابط مع كل المهتمين بالتمكين النسائي، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي على المستوى الوطني.	3.876	0.977	25.20%	77.52%	الثالث
(٤)	هذه المؤسسات لها دوراً فعال في توظيف الطاقات المتاحة في مناقشة وتحليل وطرح المعالجات وتبادل الخبرات بشان القضايا الحيوية التي تمس المجتمع الكويتي.	3.876	1.074	27.70%	77.52%	الرابع
(٥)	يعتبر دور مؤسسات المجتمع المدني بالكويت في محاربة الفساد في إطار وطني ومشترك بين مؤسسات الدولة ضعيف.	3.826	1.043	27.27%	76.53%	السادس
(٦)	المجتمع المدني بالكويت له دور بارزاً تجاه إعداد الشباب بإنشاء تعليم مواز يسد الثغرات التي تتركها النظم	3.975	1.034	26.00%	79.50%	الثاني

	التعليمية وتمكين الشباب من مراكز صناعة القرار.					
(٧)	تواجه منظمات المجتمع المدني الكويتية بعض من التحديات والصعوبات الداخلية، في إبراز نشاطها.	3.289	0.819	24.89%	65.79%	الثامن
(٨)	تشارك منظمات المجتمع المدني في عملية الرقابة على انتخابات مجلس الأمة بجانب الدولة.	3.661	1.026	28.03%	73.22%	السابع
(٩)	لم تصل مؤسسات المجتمع المدني في الكويت إلى مرحلة النضج والطموح المطلوب منها.	2.893	0.842	29.12%	57.85%	التاسع
(١٠)	يوجد ضعف مؤسسات المجتمع المدني لمواردها المالية، وضعف الوعي بقيمة العمل التطوعي، وعدم نضج الثقافة المؤسسية في العمل الجماعي.	2.802	0.925	33.02%	56.03%	العاشر

جاء في ترتيب الأهمية النسبية في الترتيب الأول العنصر تعتبر منظمات المجتمع المدني من ضمن القطاع الثالث للحياة الحديثة مع الحكومة والاقتصاد، وكذلك دعامة قوية في استقرار المجتمع الكويتي بأهمية نسبية بلغت 88.60% وانحراف معياري 0.881 وجاء في الترتيب الثاني العنصر المجتمع المدني بالكويت له دور بارزاً تجاه إعداد الشباب بإنشاء تعليم مواز يسد الثغرات التي تتركها النظم التعليمية وتمكين الشباب من مراكز صناعة القرار بأهمية نسبية بلغت 79.50% وانحراف معياري 1.034 وجاء في الترتيب الثالث العنصر تعمل منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة وذلك بالتعاون والترابط مع كل المهتمين بالتمكين النسائي، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي على المستوى الوطني بأهمية نسبية بلغت 77.52% وانحراف معياري 0.977 وجاء في الترتيب الرابع العنصر هذه المؤسسات لها دوراً فعال في توظيف الطاقات المتاحة في مناقشة وتحليل وطرح المعالجات وتبادل الخبرات بشان القضايا الحيوية التي تمس المجتمع الكويتي بأهمية نسبية بلغت 77.52% وانحراف معياري 1.074 وجاء في الترتيب الخامس العنصر تعتمد منظمات المجتمع المدني في الكويت على التمويل الذاتي الوطني، وليس هناك أي اعتماد على التمويل الأجنبي بأهمية نسبية بلغت 77.36% وانحراف معياري 0.863 وجاء في الترتيب السادس العنصر يعتبر دور مؤسسات المجتمع المدني بالكويت في

محاربة الفساد في إطار وطني ومشترك بين مؤسسات الدولة ضعيف بأهمية نسبية بلغت 76.53% وانحراف معياري 1.043 وجاء في الترتيب السابع العنصر تشارك منظمات المجتمع المدني في عملية الرقابة على انتخابات مجلس الأمة بجانب الدولة بأهمية نسبية بلغت 73.22% وانحراف معياري 1.026 وجاء في الترتيب الثامن العنصر تواجه منظمات المجتمع المدني الكويتية بعض من التحديات والصعوبات الداخلية، في إبراز نشاطها بأهمية نسبية بلغت 65.79% وانحراف معياري 0.819 وجاء في الترتيب قبل الأخير العنصر لم تصل مؤسسات المجتمع المدني في الكويت إلى مرحلة النضج والطموح المطلوب منها بأهمية نسبية بلغت 57.85% وانحراف معياري 0.842بينما جاء في الترتيب الأخير العنصر يوجد ضعف مؤسسات المجتمع المدني لمواردها المالية، وضعف الوعي بقيمة العمل التطوعي، وعدم نضج الثقافة المؤسسية في العمل الجماعي بأهمية نسبية بلغت 56.03% وانحراف معياري0.925.

دور منظمات المجتمع في جذب الأفراد للعمل التطوعي والتنموي بدولة الكويت.

	دور منظمات المجتمع في جذب العنصر الشبابي للعمل التطوعي والتنموي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الاهمية النسبية %	ترتيب الاهمية
(١)	ينقص العمل التطوعي والتنموي في منظمات المجتمع المدني في الكويت بالعنصر الشبابي.	3.058	0.966	31.59 %	61.16 %	السادس
(٢)	الجمعيات الأهلية في الكويت أخذت في التراجع الفعلي شيئا فشيئا وكذلك تراجع العمل التطوعي والتنموي.	2.909	0.794	27.28 %	58.18 %	التاسع
(٣)	غالبا ما يكون تلك المنظمات تعتمد على الأفراد العاملين بداخلها فقط في صناعة القرار.	2.959	0.686	23.19 %	59.17 %	الثامن
(٤)	الأفراد عامة يفضلون العمل في القطاع الحكومي بعيدا عن العمل في منظمات المجتمع المدني	3.033	0.739	24.36 %	60.66 %	السابع
(٥)	تعمل منظمات المجتمع المدني في نشر الوعي بين الشباب والمواطنين من خلال المهرجانات الخطابية	3.835	0.867	22.61 %	76.69 %	الخامس

	والندوات والمحاضرات.					
(٦)	المناخ السلمي للكويت يساعد على نمو مجتمع مدني وفعال وقادر على التنمية.	3.975	0.959	24.12 %	79.50 %	الاول
(٧)	تعمل منظمات المجتمع المدني في مهمتها المستقبلية على توجيه الشباب للعمل والمشاركة في عملية التنمية.	3.851	0.961	24.94 %	77.02 %	الرابع
(٨)	الخطة التنموية المستقبلية للكويت تعمل على تطور آليات وبدائل لتمويل المجتمع المدني وتشجيع المنظمات على تطوير وتنمية مواردها الذاتية.	3.950	1.060	26.84 %	79.01 %	الثاني
(٩)	تعمل الدولة على تشمع المنظمات المجتمع المدني للعمل التنموي في تطوير عجلة التنمية الشاملة للكويت من خلال الخطة الإنمائية المستقبلية.	3.934	1.142	29.04 %	78.68 %	الثالث

جاء في ترتيب الأهمية النسبية في الترتيب الأول العنصر المناخ السلمي للكويت يساعد على نمو مجتمع مدني وفعال وقادر على التنمية بأهمية نسبية بلغت 79.50% وانحراف معياري 0.959 وجاء في الترتيب الثاني العنصر الخطة التنموية المستقبلية للكويت تعمل على تطور آليات وبدائل لتمويل المجتمع المدني وتشجيع المنظمات على تطوير وتنمية مواردها الذاتية بأهمية نسبية بلغت 79.01% وانحراف معياري 1.060 وجاء في الترتيب الثالث العنصر تعمل الدولة على تشمع المنظمات المجتمع المدني للعمل التنموي في تطوير عجلة التنمية الشاملة للكويت من خلال الخطة الإنمائية المستقبلية بأهمية نسبية بلغت 78.68% وانحراف معياري 1.142 وجاء في الترتيب الرابع العنصر تعمل منظمات المجتمع المدني في مهمتها المستقبلية على توجيه الشباب للعمل والمشاركة في عملية التنمية بأهمية نسبية بلغت 77.02% وانحراف معياري 0.961 وجاء في الترتيب الخامس العنصر تعمل منظمات المجتمع المدني في نشر الوعي بين الشباب والمواطنين من خلال المهرجانات الخطابية والندوات والمحاضرات بأهمية نسبية بلغت 76.69% وانحراف معياري 0.867 وجاء في الترتيب السادس العنصر ينقص العمل التطوعي والتنموي في منظمات المجتمع المدني في الكويت بالعنصر الشبابي بأهمية نسبية بلغت 61.16% وانحراف معياري 0.966 وجاء في الترتيب السابع العنصر الأفراد عامة يفضلون العمل في

القطاع الحكومي بعيدا عن العمل في منظمات المجتمع المدني بأهمية نسبية بلغت 60.66% وانحراف معياري 0.739 وجاء في الترتيب قبل الأخير العنصر غالبا ما يكون تلك المنظمات تعتمد على الأفراد العاملين بداخلها فقط في صناعة القرار بأهمية نسبية بلغت 59.17% وانحراف معياري 0.686 بينما جاء في الترتيب الأخير العنصر الجمعيات الأهلية في الكويت أخذت في التراجع الفعلي شيئا فشيئا وكذلك تراجع العمل التطوعي والتنموي بأهمية نسبية بلغت 58.18% وانحراف معياري 0.794.

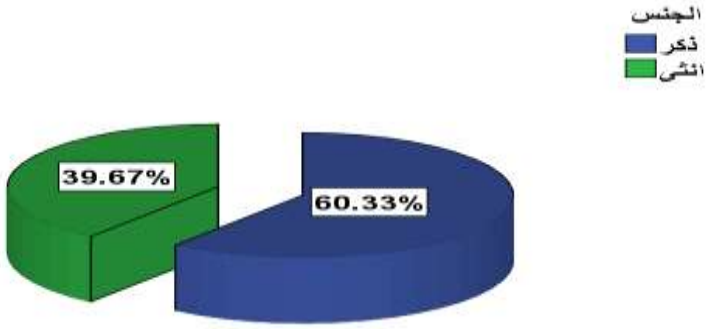

شكل (١) توزيع العينة من حيث الجنس

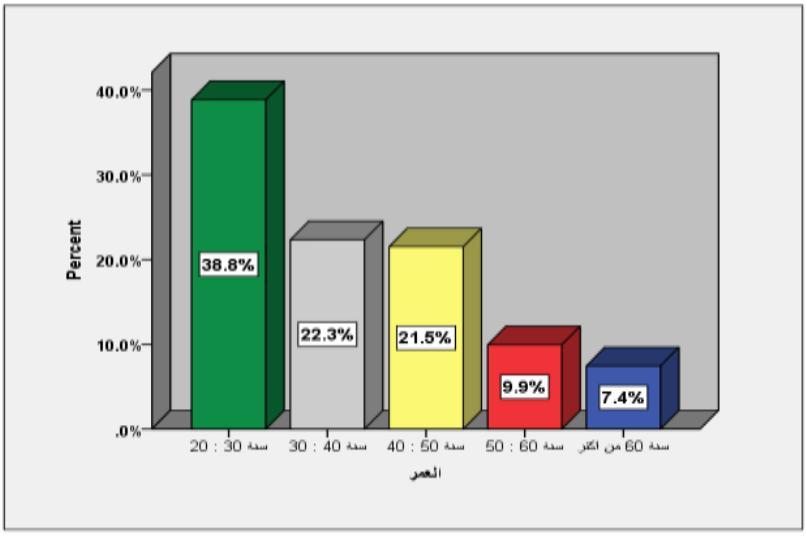

شكل (٢) توزيع العينة من حيث العمر

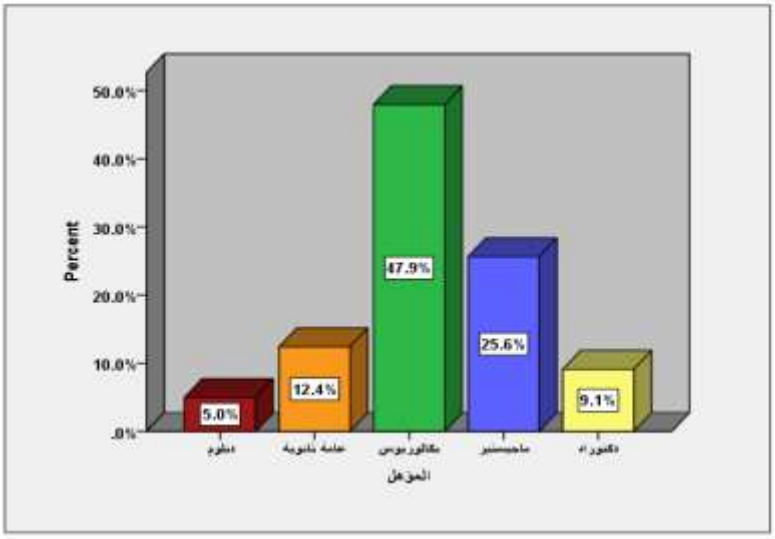

شكل (٣) توزيع العينة من حيث المؤهل

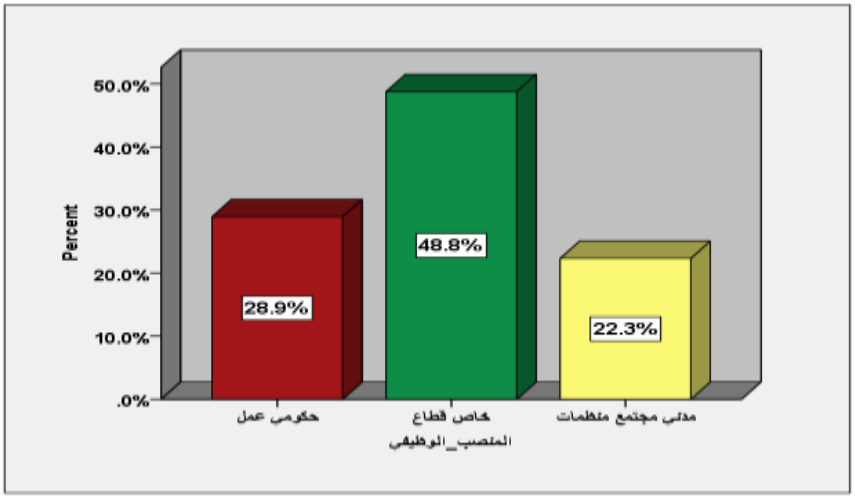

شكل (٤) توزيع العينة من حيث المنصب الوظيفي

٣- اختبارات الفروض الإحصائية:

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على ستة فرضيات رئيسية يتم اختبارها من وجهة النظر الإحصائي كما يلي:

الفرض الرئيس الأول:

ينص الفرض الرئيس الأول من فروض الدراسة والذي قامت الباحثة بصياغته في صورة فرض العدم على أنه" **لا يوجد دور معنوي ذو دلالة إحصائية للمجتمع المدني في التنمية بدولة الكويت"**

وحتى تتمكن الباحثة من اختبار معنوية الفرض الرئيس الأول قامت الباحثة باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple linear Regression Analysis وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Squares (OLS)بالإضافة إلى اختبار معاملات الارتباط لبيرسون والانحدار (T) واختبار معنوية النموذج الإجمالي(F) مع اختبارات التحقق من شروطمقدرات المربعات الصغرى.

وأسفرت نتائج التحليل الإحصائي للباحثة في الفرض على ما يلي:

المتغير التابع: **التنمية في دولة الكويت**.

جدول (٤) اختبار معاملات الانحدار ونتائج الارتباط للفرض الرئيس الأول

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	معامل ارتباط بيرسون r	قيمة إحصائية ديربن واتسون Dw
دور المجتمع المدني	0.621	60.09	0.0	معنوي	0.953	1.912

جدول رقم (٥) تحليل التباين ANOVAللفرض الرئيس الأول

مصادر الاختلاف	درجات الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	معامل التحديد r^2	النسبة الغير مفسرة %
الانحدار البواقي	1 361	3611.1	0.0	معنوي	90.9%	9.1%

Dl =1.689 DW Du=1.701 قيم جدولية مستخرجة من جداول ديربن واتسون

وأسفرت نتائج التحليل الإحصائي للباحثة للفرض يتضح ما يلي:

أ- من جدول اختبار معاملات الانحدار:

١- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار معنوية دور المجتمع المدنيعلى التنمية بدولة الكويت اقل من قيمة مستوى المعنوية α=0.05 وهذا يعنى وجود دور معنوي ذو دلالة إحصائية للمجتمع المدني على التنمية بدولة الكويت.

٢- كانت إشارة معاملي الارتباط والانحدار الخاصة الإشارة موجبة وهذا يعنى انه كلما زاد الدور القائم به المجتمع المدني أدى ذلك لزيادة التنمية في دولة الكويت.

ب- من جدول تحليل التباين ANOVA

١- كانت قيمة مستوي الدلالة الخاص باختبار معنوية النموذج الإجمالي (F) اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعنى إمكانية الاعتماد على النموذج التقديري وكذلك إمكانية تعميم نتائج العينة على مجتمع الدراسة.

٢- كانت قيمة معامل التحديد لقياس قوة النموذج r^2 =٩٠.٩% وهذا يعنى أن التغيرات التي تحدث في دور المجتمع المدني مسئولة عن تفسير ما نسبته ٩٠.٩% من التغيرات التي تحدث في التنمية بدولة الكويت وهناك ما نسبته ٩.١% يرجع إلى عوامل أخرى بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائي وارتفاع قيمة معامل التحديد تعتبر مؤشر كبير على تعاظم الدور الذي يقوم به المجتمع المدني في احداث التنمية بدولة الكويت.

جـ- التحقق من مقدرات انحدار المربعات الصغرى (OLS):

١- لاختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي الانحدار Autocorrelation كانت قيمة إحصائية ديربن واتسون المحسوبة Dw =1.912 وعند النظر للقيم الجدولية الموضحة فيما سبق يتضح للباحثة أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين الجدوليتين (Du,4-Du) وهذا يعنى عدم وجود تام لمشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

٢- الرسم البياني يوضح توزيع البواقي للفرض:

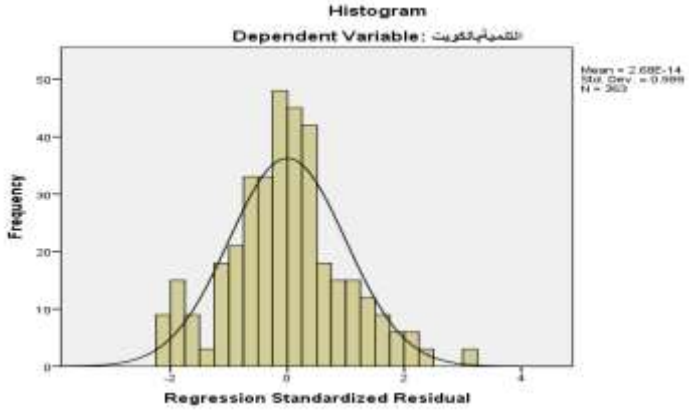

شكل (٥) توزيع البواقي للفرض الرئيس الأول

من الشكل يتضح للباحثة أن الأخطاء لها التوزيع الطبيعي المعياري وهذا يتفق مع افتراضات المربعات الصغرى.

مما سبق يمكن للباحثة رفض الفرض الرئيس الأول في صورته العدمية وقبول الفرض في الصورة البديلة التي نصت علي أنه" **يوجد دور معنوي ذو دلالة إحصائية للمجتمع المدني في التنمية بدولة الكويت"**

الفرض الرئيس الثاني:

ينص الفرض الرئيس الثاني من فروض الدراسة والذي قامت الباحثة بصياغته في صورة فرض العدم على أنه " **لا يوجد دور لمنظمات المجتمع المدني للحكم الرشيد في جذب الأفراد للعمل التطوعي والتنموي بدولة الكويت"**

وحتى تتمكن الباحثة من اختبار معنوية الفرض الرئيس الأول قامت الباحثة باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple linear Regression Analysis وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Squares (OLS)بالإضافة إلى اختبار معاملات الارتباط لبيرسون والانحدار (T) واختبار معنوية النموذج الإجمالي (F) مع اختبارات التحقق من شروط مقدرات المربعات الصغرى.

وأسفرت نتائج التحليل الإحصائي للباحثة في الفرض على ما يلي:

المتغير التابع: **جذب الأفراد للعمل التطوعي والتنموي بدولة الكويت**

جدول (٦) اختبار معاملات الانحدار ونتائج الارتباط للفرض الرئيس الثاني

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	معامل ارتباط بيرسون r	قيمة إحصائية ديربن واتسون Dw
الحكم الرشيد والمنظمات بالمجتمع المدني	1.069	21.9	0.0	معنوي	0.757	1.753

جدول رقم (٧) تحليل التباين ANOVA للفرض الرئيس الثاني

مصادر الاختلاف	درجات الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	معامل التحديد r^2	النسبة الغير مفسرة %
الانحدار البواقي	1 361	483.09	0.0	معنوي	57.2%	42.8%

Dl =1.689 DW:Du=1.701 قيم جدولية مستخرجة من جداول ديربن واتسون

وأسفرت نتائج التحليل الإحصائي للباحثة للفرض يتضح ما يلي:

أ- من جدول اختبار معاملات الانحدار:

١- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار معنوية دور وجودالحكم الرشيد والمنظمات بالمجتمع المدنيعلى جذب الأفراد للعمل التطوعي والتنموي بدولة الكويتاقل من قيمة مستوى المعنوية α=0.05 وهذا يعنى وجود دور معنوي ذو دلالة إحصائية لوجود الحكم الرشيد والمنظمات بالمجتمع المدني على جذب الأفراد للعمل التطوعي والتنموي بدولة الكويت.

٢- كانت إشارة معاملي الارتباط والانحدار الخاصة الإشارة موجبة وهذا يعنى انه كلما زاد وجود الحكم الرشيد والمنظمات بالمجتمع المدني أدى ذلك لزيادة جذب الأفراد للعمل التطوعي والتنموي في دولة الكويت.

ب- من جدول تحليل التباين ANOVA

١- كانت قيمة مستوي الدلالة الخاص باختبار معنوية النموذج الإجمالي (F) اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعنى إمكانية الاعتماد على النموذج التقديري وكذلك إمكانية تعميم نتائج العينة على مجتمع الدراسة.

٢- كانت قيمة معامل التحديد لقياس قوة النموذج r^2 =٥٧.٢% وهذا يعنى أن التغيرات التي تحدث في وجودالحكم الرشيد والمنظمات بالمجتمع المدني مسئولة عن تفسير ما نسبته ٥٧.٢% من التغيرات التي تحدث في جذب الأفراد للعمل التطوعي والتنموي في دولة الكويت وهناك ما نسبته ٤٢.٨% يرجع إلى عوامل أخرى بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائي وارتفاع قيمة معامل التحديد تعتبر مؤشر هام على وجود الحكم الرشيد والمنظمات بالمجتمع المدنيفي زيادة التنمية بدولة الكويت.

ج- التحقق من مقدرات انحدار المربعات الصغرى (OLS):

١- لاختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي الانحدار Autocorrelation كانت قيمة إحصائية ديربن واتسون المحسوبة Dw =1.753 وعند النظر للقيم الجدولية الموضحة فيما سبق يتضح للباحثة أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين الجدوليتين (Du,4-Du) وهذا يعنى عدم وجود تام لمشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي

٢- الرسم البياني يوضح توزيع البواقي للفرض:

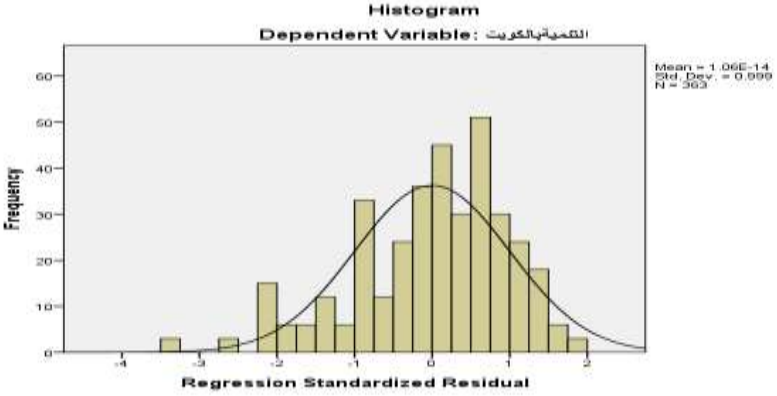

شكل (٦) توزيع البواقي للفرض الرئيس الثاني

من الشكل يتضح للباحثة أن الأخطاء لها التوزيع الطبيعي المعياري وهذا يتفق مع افتراضات المربعات الصغرى.

مما سبق يمكن للباحثة رفض الفرض الرئيس الثاني في صورته العدمية وقبول الفرض في الصورة البديلة التي نصت علي أنه" **يوجد دور لمنظمات المجتمع المدني للحكم الرشيد في جذب الأفراد للعمل التطوعي والتنموي بدولة الكويت".**

الفرض الرئيس الثالث:

ينص الفرض الرئيس الثالث من فروض الدراسة والذي قامت الباحثة بصياغته في صورة فرض العدم على أنه **"لا توجد اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية للحكم الرشيد ودور الدولة في التنمية يرجع إلى الجنس"**

وحتى تتمكن الباحثة من اختبار معنوية الفرض الرئيس الثالث قامت الباحثة باستخدام اختبار (t) لعينتين مستقلتين Independent T-Testوأسفرت نتائج التحليل الإحصائي للباحثة في الفرض على ما يلي:

جدول (٨) اختبار Levene للفرض الرئيس الثالث

المتغير	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05
الحكم الرشيد ودور الدولة في التنمية بدولة الكويت	7.352	0.007	معنوي

من جدول اختبار Levene يتضح للباحثة أن قيمة مستوى الدلالة لاختبار تجانس التباين بين القيمتين أقل من قيمة مستوى المعنوية α=0.05 وهذا يعني أن الباحثة تقوم بإجراءاختبار (t) في حالة عدم تجانس التباين.

جدول (٩) اختبار (t) للفرض الرئيس الثالث

المتغير	قيمة t	مستوى الدلالة	متوسط الفروق	القرار عند α=0.05
الحكم الرشيد في التنمية بدولة الكويت	0.384	0.701	0.2003	غير معنوي

المتغير النوعي: الجنس

من نتائج التحليل الإحصائي للباحثة يتضح ما يلي:

كانت قيمة مستوى الدلالة لاختبار (t)للفرق بين الذكور والإناث حول دور الحكم الرشيد في التنمية بدولة الكويت اقل من قيمة مستوى المعنوية α=0.05 وهذا يعنى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث حول دور الحكم الرشيد في التنمية بدولة الكويت وهذا يعبر عن اتفاق تام بين الذكور والإناث حول هذا الدور.

مما سبق يمكن للباحثة قبول الفرض في صيغته العدمية والتي نصت علي أنه **" لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية لدور الحكم الرشيد في التنمية بدولة الكويت تعزى إلى الجنس"**

الفرض الرئيس الرابع:

ينص الفرض الرئيس الرابع من فروض الدراسة والذي قامت الباحثة بصياغته في صورة فرض العدم على أنه **" لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية لدور الحكم الرشيد في التنمية بدولة الكويت تعزى إلى العمر"**

وحتى تتمكن الباحثة من اختبار الفرض الرئيس الرابع قامت الباحثة باستخدام تحليل التباين one way analysis of Variance ANOVAوذلك كأحد الطرق الإحصائية لاختبار معنوية الفروق بين أكثر من عينتين مستقلتين

وأسفرت نتائج التحليل الإحصائي للباحثة في الفرض على ما يلي:

جدول (١٠) تحليل التباين ANOVA للفرض الرئيس الرابع

المتغير	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05
الحكم الرشيد في التنمية بدولة الكويت	11.244	0.0	معنوي

المتغير النوعي: العمر

من نتائج التحليل الإحصائي للباحثة يتضح ما يلي:

١- كانت قيمة مستوى الدلالة باختبار معنوية الفروق بين فئات العمر المختلفة حول الحكم الرشيد ودور الدولة في التنمية بدولة الكويت اقل من قيمة مستوى المعنوية α=0.05 وهذا يعنى أنه توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين فئات العمر المختلفة حول الحكم الرشيد ودور الدولة في التنمية بدولة الكويت.

٢- للتعرف على أي من فئات العمر تسببت في وجود فروق اعتمدت الباحثة على اختبار (LSD) لتحديد تلك الفروق كما يلي:

جدول (١١) اختبار(LSD) للفرض الرئيس الرابع

الفئة		٢٠: ٣٠ سنة		٣٠: ٤٠ سنة		٤٠: ٥٠ سنة		٥٠: ٦٠ سنة	
٢٠: ٣٠ سنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٣٠: ٤٠ سنة	الدلالة	0.0	-	-	-	-	-	-	-
	القرار	معنوي	-	-	-	-	-	-	-
٤٠: ٥٠ سنة	الدلالة	0.056	الدلالة	0.0	-	-	-	-	-
	القرار	غير معنوي	القرار	معنوي	-	-	-	-	-
٥٠: ٦٠ سنة	الدلالة	0.006	الدلالة	0.12	الدلالة	0.223	-	-	-
	القرار	معنوي	القرار	غير معنوي	القرار	غير معنوي	-	-	-
أكثر من ٦٠ سنة	الدلالة	0.00	الدلالة	0.807	الدلالة	0.006	الدلالة	0.15	
	القرار	معنوي	القرار	غير معنوي	القرار	معنوي	القرار	غير معنوي	

من الجدول السابق يتضح وجود اختلافات معنوية بين الثقة العمرية ٢٠: ٣٠ سنة وغالبية الفئات العمرية الأخرى بالإضافة إلى الفئة العمرية ٤٠: ٥٠ سنة واختلافها مع معظم الفئات العمرية.

والرسم البياني التالي يوضح تلك الفروق:

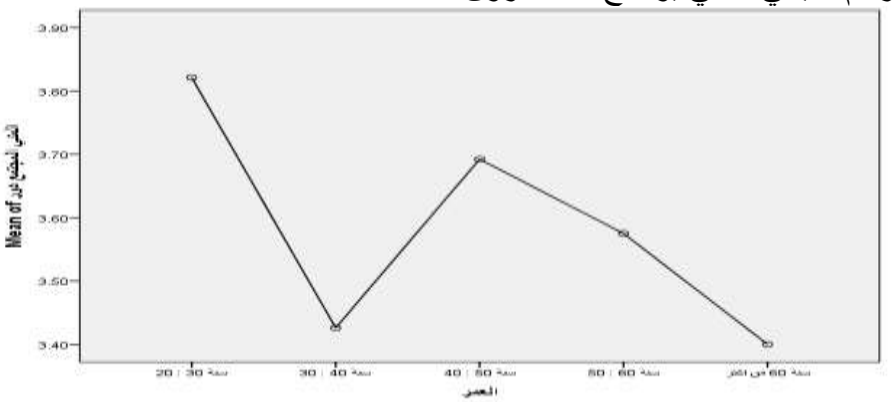

شكل (٧) الفروق لمتغير العمر للفرض الرئيس الرابع

من الشكل البياني يتضح أن الفئة العمرية من ٢٠: ٣٠ سنة لهم رأي بوجود الحكم الرشيد ووجود دور للدولة في التنمية في الكويت.

مما سبق يمكن للباحثة رفض الفرض في صيغته العدمية وقبول الفرض البديل الذي نص على انه " **توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية لدور الحكم الرشيد في التنمية بدولة الكويت تعزى إلى العمر**".

الفرض الرئيس الخامس:

ينص الفرض الرئيس الخامس من فروض الدراسة والذي قامت الباحثة بصياغته في صورة فرض العدم على أنه " **لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية لدور الحكم الرشيد في التنمية بدولة الكويت تعزى إلى المؤهل الدراسي**"

وحتى تتمكن الباحثة من اختبار الفرض الرئيس الخامس قامت الباحثة باستخدام تحليل التباينone way analysis of Variance ANOVAوذلك كأحد الطرق الإحصائية لاختبار معنوية الفروق بين أكثر من عينتين مستقلتين.

وأسفرت نتائج التحليل الإحصائي للباحثة في الفرض على ما يلي:

جدول (١٢) تحليل التباين ANOVA للفرض الرئيس الخامس

المتغير	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05
الحكم الرشيد ودور الدولة في التنمية بدولة الكويت	6.503	0.0	معنوي

المتغير النوعي: **المؤهل**

من نتائج التحليل الإحصائي للباحثة يتضح ما يلي:

١- كانت قيمة مستوى الدلالة باختبار معنوية الفروق بين فئات المؤهل المختلفة حول الحكم الرشيد ودور الدولة في التنمية بدولة الكويت اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعنى أنه توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين فئات المؤهل المختلفة حول الحكم الرشيد ودور الدولة في التنمية بدولة الكويت.

٢- للتعرف على أي من المؤهلات الدراسية تسببت في وجود فروق اعتمدت الباحثة على اختبار (LSD) لتحديد تلك الفروق كما يلي:

جدول (١٣) اختبار (LSD) للفرض الرئيس الخامس

الفئة		دبلوم		ثانوية عامة		بكالوريوس		ماجيستير	
دبلوم	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ثانوية عامة	الدلالة	٠.٠٠١	-	-	-	-	-	-	-
	القرار	معنوي	-	-	-	-	-	-	-
بكالوريوس	الدلالة	٠.٥	الدلالة	٠.٠	-	-	-	-	-
	القرار	غير معنوي	القرار	معنوي	-	-	-	-	-
ماجيستير	الدلالة	٠.٤١٥	الدلالة	٠.٠	الدلالة	٠.٧٣	-	-	-
	القرار	غير معنوي	القرار	معنوي	القرار	غير معنوي	-	-	-
دكتوراه	الدلالة	٠.٤٧٩	الدلالة	٠.٠٠١	الدلالة	٠.٨٣	الدلالة	٠.٩٩١	الدلالة
	القرار	غير معنوي	القرار	معنوي	القرار	غير معنوي	القرار	غير معنوي	القرار

من الجدول السابق يتضح وجود اختلافات معنوية بين مؤهل الثانوية العامة وغالبية المؤهلات الأخرى .

والرسم البياني التالي يوضح تلك الفروق:

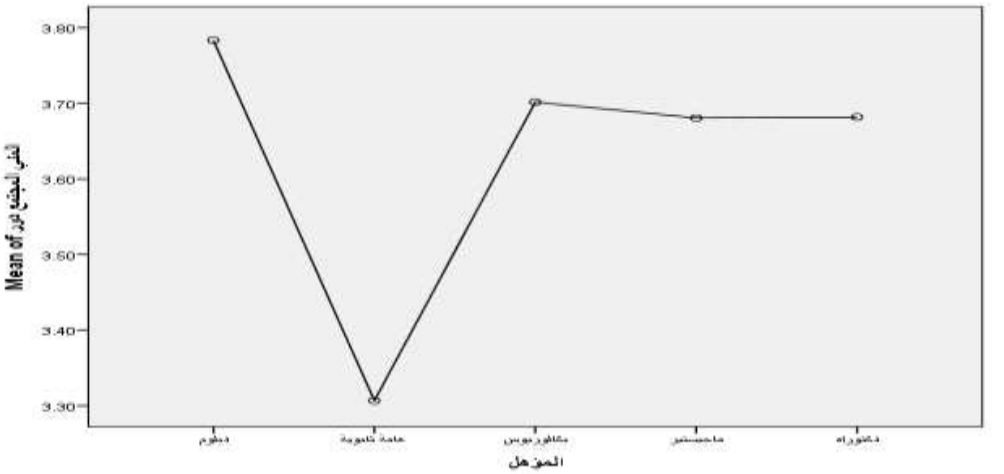

شكل (٨) الفروق لمتغير العمر للفرض الرئيس الخامس

من الشكل البياني يتضح أن الدبلوم لهم رأي بوجود الحكم الرشيد ووجود دور للدولة في التنمية في الكويت ويليه البكالوريوس واقلهم الثانوية العامة.

مما سبق يمكن للباحثة رفض الفرض في صيغته العدمية وقبول الفرض البديل الذي نص على انه " **توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية لدور الحكم الرشيد في التنمية بدولة الكويت تعزى إلى المؤهل الدراسي".**

الفرض الرئيس السادس:

ينص الفرض الرئيس الخامس من فروض الدراسة والذي قامت الباحثة بصياغته في صورة فرض العدم على أنه " **لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية لدور الحكم الرشيد في التنمية بدولة الكويت تعزى إلى المنصب الوظيفي"**

وحتى تتمكن الباحثة من اختبار الفرض الرئيس الخامس قامت الباحثة باستخدام تحليل التباينone way analysis of Variance ANOVAوذلك كأحد الطرق الإحصائية لاختبار معنوية الفروق بين أكثر من عينتين مستقلتين

وأسفرت نتائج التحليل الإحصائي للباحثة في الفرض على ما يلي:

جدول (١٤) تحليل التباين ANOVA للفرض الرئيس السادس

المتغير	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05
الحكم الرشيد ودور الدولة في التنمية	0.308	0.735	غير معنوي

المتغير النوعي: **المنصب الوظيفي**

من نتائج التحليل الاحصائي للباحثة يتضح ما يلي:

كانت قيمة مستوى الدلالة باختبار معنوية الفروق بين المناصب الوظيفية المختلفة حول الحكم الرشيد ودور الدولة في التنمية بدولة الكويت اكبر من قيمة مستوى

المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعنى أنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المناصب الوظيفية المختلفة حول الحكم الرشيد ودور الدولة في التنمية بدولة الكويت مما يعني اتفاق جميع المناصب الوظيفية حول الحكم الرشيد ودور الدولة في التنمية بدولة الكويت.

مما سبق يمكن للباحثة قبول الفرض في صيغته العدمية الذي نص على انه **"لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية لدور الحكم الرشيد في التنمية بدولة الكويت تعزى إلى المنصب الوظيفي"**

خلاصة الدراسة:

سعت الباحثة من خلال الدراسة الى توضيح واقع التنمية الشاملة في الكويت وكذلك توضح واقع الحكم الرشيد بالدولة، وكذلك ابراز أهم الخطط الاستراتيجية والتنمية الشاملة في الكويت من خلال الخطة الإنمائية الخمسية وذلك عرض لاهم أهدافها وأهم السياسات والبرامج الاستراتيجية للخطة الإنمائية.

وكذلك عرضت الباحثة مناقشة دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الأمن الاجتماعي في الكويت، وأن منظمات المجتمع المدني لها دور فعال في منظومة الأمن الشامل، وعمل الباحثة على التعرف على واقع نشأة منظمات المجتمع المدني في الكويت وبيان المعوقات التي تعيق عمل منظمات المجتمع المدني.

نتائج الدراسة :

أولاً: نتائج الفرض الأول الذى ينص على :

"لا يوجد دور معنوي ذو دلالة إحصائية للمجتمع المدني في التنمية بدولة الكويت".

١- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار معنوية دور المجتمع المدني على التنمية بدولة الكويت اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعنى وجود دور معنوي ذو دلالة إحصائية للمجتمع المدني على التنمية بدولة الكويت.

٢- كانت قيمة معامل التحديد لقياس قوة النموذج r^2 =٩٠.٩% وهذا يعنى أن التغيرات التي تحدث في دور المجتمع المدني مسئولة عن تفسير ما نسبته ٩٠.٩% من التغيرات التي تحدث في التنمية بدولة الكويت وهناك ما نسبته ٩.١% يرجع إلى عوامل أخرى بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائي وارتفاع قيمة معامل التحديد تعتبر مؤشر كبير على تعاظم الدور الذي يقوم به المجتمع المدني في احداث التنمية بدولة الكويت.

٣- لاختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي الانحدار Autocorrelation كانت قيمة إحصائية ديربن واتسون المحسوبة Dw =1.912 وعند النظر للقيم الجدولية الموضحة فيما سبق يتضح للباحثة أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين الجدوليتين (Du,4-Du) وهذا يعنى عدم وجود تام لمشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

ثانيا : نتائج الفرض الثانى الذى ينص على :

لا يوجد دور لمنظمات المجتمع المدني للحكم الرشيد في جذب الأفراد للعمل التطوعي والتنموي بدولة الكويت".

١- كانت إشارة معاملي الارتباط والانحدار الخاصة الإشارة موجبة وهذا يعنى انه كلما زاد وجود الحكم الرشيد والمنظمات بالمجتمع المدني أدى ذلك لزيادة جذب الأفراد للعمل التطوعي والتنموي في دولة الكويت.

٢- كانت قيمة معامل التحديد لقياس قوة النموذج ٥٧.٢%= r^2 وهذا يعنى أن التغيرات التي تحدث في وجودالحكم الرشيد والمنظمات بالمجتمع المدني مسئولة عن تفسير ما نسبته ٥٧.٢% من التغيرات التي تحدث في جذب الأفراد للعمل التطوعي والتنموي في دولة الكويت وهناك ما نسبته ٤٢.٨% يرجع إلى عوامل أخرى بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائي وارتفاع قيمة معامل التحديد تعتبر مؤشر هام على وجود الحكم الرشيد والمنظمات بالمجتمع المدنيفي زيادة التنمية بدولة الكويت.

٣- لاختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي الانحدار Autocorrelation كانت قيمة إحصائية ديربن واتسون المحسوبة Dw =1.753 وعند النظر للقيم الجدولية الموضحة فيما سبق يتضح للباحثة أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين الجدوليتين (Du,4-Du) وهذا يعنى عدم وجود تام لمشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي

ثالثا: نتائج الفرض الثالث الذى ينص على :

"لا توجد اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية للحكم الرشيد ودور الدولة في التنمية يرجع إلى الجنس".

كانت قيمة مستوى الدلالة لاختبار (t)للفرق بين الذكور والإناث حول دور الحكم الرشيد في التنمية بدولة الكويت اقل من قيمة مستوى المعنوية α=0.05 وهذا يعنى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث حول دور الحكم الرشيد في التنمية بدولة الكويت وهذا يعبر عن اتفاق تام بين الذكور والإناث حول هذا الدور. مما سبق يمكن للباحثة قبول الفرض في صيغته العدمية .

رابعا: نتائج الفرض الرابع الذى ينص على :

" لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية لدور الحكم الرشيد في التنمية بدولة الكويت تعزى إلى العمر".

١- كانت قيمة مستوى الدلالة باختبار معنوية الفروق بين فئات العمر المختلفة حول الحكم الرشيد ودور الدولة في التنمية بدولة الكويت اقل من قيمة مستوى المعنوية α=0.05 وهذا يعنى أنه توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين فئات العمر المختلفة حول الحكم الرشيد ودور الدولة في التنمية بدولة الكويت.

٢- يتضح وجود اختلافات معنوية بين الثقة العمرية ٢٠: ٣٠ سنة وغالبية الفئات العمرية الأخرى بالإضافة إلى الفئة العمرية ٤٠: ٥٠ سنة واختلافها مع معظم الفئات العمرية.

مما سبق يمكن للباحثة رفض الفرض في صيغته العدمية وقبول الفرض البديل الذي نص على انه " **توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية لدور الحكم الرشيد في التنمية بدولة الكويت تعزى إلى العمر**".

خامسا : نتائج الفرض الخامس الذى ينص على :

"لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية لدور الحكم الرشيد في التنمية بدولة الكويت تعزى إلى المؤهل الدراسي" .

١- كانت قيمة مستوى الدلالة باختبار معنوية الفروق بين فئات المؤهل المختلفة حول الحكم الرشيد ودور الدولة في التنمية بدولة الكويت اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعنى أنه توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين فئات المؤهل المختلفة حول الحكم الرشيد ودور الدولة في التنمية بدولة الكويت.

٢- يتضح وجود اختلافات معنوية بين مؤهل الثانوية العامة وغالبية المؤهلات الأخرى ، وأن الدبلوم لهم رأي بوجود الحكم الرشيد ووجود دور للدولة في التنمية في الكويت ويليه البكالوريوس واقلهم الثانوية العامة.

مما سبق يمكن للباحثة رفض الفرض في صيغته العدمية وقبول الفرض البديل.

سادسا : نتائج الفرض السادس الذى ينص على :

" لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية لدور الحكم الرشيد في التنمية بدولة الكويت تعزى إلى المنصب الوظيفي".

كانت قيمة مستوى الدلالة باختبار معنوية الفروق بين المناصب الوظيفية المختلفة حول الحكم الرشيد ودور الدولة في التنمية بدولة الكويت اكبر من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعنى أنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المناصب الوظيفية المختلفة حول الحكم الرشيد ودور الدولة في التنمية بدولة الكويت مما يعني اتفاق جميع المناصب الوظيفية حول الحكم الرشيد ودور الدولة في التنمية بدولة الكويت.مما سبق يمكن للباحثة قبول الفرض في صيغته العدمية.

سابعا : توصلت الباحثة الى بعض من النتائج في دور التنمية الشاملة والحكم الرشيد وكذلك المنظمات المجتمع المدنى في الكويت :

١- مفهوم المجتمع المدني في الكويت يحتاج الى تطوير في الثقافة السائدة في الكويت لدى معظم المواطنين.

٢- المجتمع المدني حديث النشأة وذات تجربة مبتدئة في الكويت.

٣- يعتبر انشاء مؤسسات المجتمع المدني مازال متوقف على الموافقات الرسمية في الكويت.

٤- منظمات المجتمع المدني تساعد على تحقيق الأمن الاجتماعي من خلال التعاون مع الدولة التي ترتبط بوحدة إقليمية لحماية مصالحها ومصالح مواطنين الكويتيين.

٥- يقع على عاتق منظمات المجتمع المدني في الكويت مسؤولية مجتمعية كبيرة تجاه المجتمع الكويتي عامة.
٦- غياب المؤسسية وغلبة الأفراد في إدارة أنشطة المجتمع المدني.
٧- حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة وتنفيذها.
٨- إن انعدام الثقة وضعف الإرادة السياسية لدى بعض البلدان العربية في إقامة تعاون اقتصادي مشترك، هي من المشكلات الكبرى (الصامتة) التي تقف حائلاً أمام مشروعات التعاون النزيه الذي يعود بالفائدة على المنطقة العربية كلها.
٩- إن كثيراً مما يعدُّه السياسيون في السلطة أيدولوجيات اقتصادية أو نظريات تنموية والتي تعبر بالضرورة عن المذهب السياسي الذي تنطلق منه هذه النظريات، غالباً ما تكون أقنعة تختفي خلفها فلسفة الفكر السياسي الذي قد يمثل التبعية في القرار، أو تختفي وراءها المصالح الشخصية، هذا من شأنه زيادة حالة التخلف الاقتصادي، أو عدم مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي، وخاصة في العلوم التي تتضمن نهجاً للتطور العلمي الحديث.
١٠- عدم تحديد إطار للحكم الاقتصادي الصالح والمتكيف مع المجتمع وركيزة للتنمية الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد.
١١- فلسفة النظام الاقتصادي للدولة تتبع النظام السياسي وترتبط به، فإذا كان النظام السياسي في طريق الاحتكار الشمولي فإن النظام الاقتصادي سيقوم بإلغاء الملكية الفردية وتعزيز سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج وكذلك الموارد المختلفة.

المرجع:

١- محمود صادق باز رعه، " **بحوث التسويق للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات التسويقية** " ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٩٥م ، ص ٩٨.